الحصار الاقتصادي الاسرائيلي وآثاره على الدخل القومي الفلسطيني في الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)

د. معين محمد رجب
استاذ الاقتصاد المشارك
بجامعة الأزهر بغزة

أولاً : تقديم :

يتوقف تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد من البلدان على عوامل عديدة من أبرزها : توفير المناخ الاقتصادي الذي يكفل مزاولة النشاط الانتاجي بالحرية الكاملة التي تمكن المستثمرين والمنتجين من اتخاذ القرارات المناسبة .

وهناك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها ذات الأثر المباشر على معيشة ومسيرة حياة السكان ، وتتداخل هذه العوامل مع بعضها بشكل يتعذر معه فصل تأثير أي منها عن الاخر نظراً للترابط الوثيق فيما بينها. ويمثل فرض الحصار الاقتصادي والطوق الامني من جانب اسرائيل صورة من الممارسات التي انعكست ولا تزال على الاداء الاقتصادي ومستوى الناتج والدخل القومي .

ثانياً : أهمية البحث :

تشهد الاراضي الفلسطينية منذ فترة طويلة ظروفاً اقتصادية وسياسية غير مواتية في ظل تحولات اقليمية ودولية ، كان لها انعكاساتها على المسار الاقتصادي بحيث أثرت تأثيراً مباشراً وغير مباشر على مسار هذا النشاط ومعدلات أدائه في مختلف الفروع ، ومن الأهمية بمكان دراسة هذه الاثار ، ومتابعة وقائعها وانعكاساتها وتقدير حجم الاضرار المترتبة عليها .

كذلك فمن الاهمية الاطمئنان إلى استمرار زيادة النمو الاقتصادي وارتفاع حصيلة الدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع ، كأهداف تسعى لتحقيقها السلطة الوطنية بالبلاد .

ثالثاً : أهداف البحث :

يسعى البحث لتحقيق عدة أهداف وهي :

١- ابراز طبيعة وحجم الممارسات الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني ممثلة في تطبيق سياسة الاغلاق الشامل والطوق الامني من حين لآخر .

٢-تحديد انعكاس هذه الاغلاقات على الدخل القومي الفلسطيني ، وايجاد علاقة الارتباط بينهما.

٣- تقدير الاضرار التي تلحق بالدخل القومي الفلسطيني من جـراء فـرض الحصـار الاقتصادي.

٤- اقتراح السياسات الملائمة للحد من الاضرار الناشئة عن فرض الحصار الاقتصادي.

رابعاً : خطة البحث :

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية :

أما المبحث الأول منها فيتناول الممارسات الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسـطيني والتي جرى تطبيقها بعد حرب عام ١٩٦٧م ، ثم السياسات الاسرائيلية منذ عام ١٩٩٣ أي منذ توقيع اعلان المبادئ بين الفلسطينيين واسرائيل ، وبخاصة في مجال فـرض القيـود على حركة المعابر سواء تلك المفروضة على المعابر بين فلسطين واسـرائيل ، أو بيـن فلسطين والعالم الخارجي .

أما المبحث الثاني فيتناول الدخل القومي وتطوراته وذلك عـبر الفـترة (١٩٩٢- ١٩٩٧) من خلال متابعة تطورات الناتج القومي والناتج المحلي ونصيب الفرد منهما ثـم تحديد دور الانشطة الاقتصادية التي ساهمت في توليد هذا الناتج .

وأخيراً فإن المبحث الثالث يتناول الربط بين الممارسات الاسرائيلية ممثلـة فـي سياسة اغلاق المعابر من جهة والدخل القومي الفلسطيني المتحقق خلال نفـس الفـترة ، حيث يتناول هذا المبحث تقديرات الانخفاض في اجمالي الناتج القومي الفلسطيني باستخدام طريقتين : الأولى تمثل الفرق بين اجمالي الناتج القومي المتحقق فعـلاً واجمـالي النـاتج القومي المقدر في أحوال النمو الطبيعية بدون تطبيق سياسات الاغـلاق ، وأمـا الثانيـة فتتناول النقص في عوائد أجور العمال الفلسطينيين المشتغلين في اسـرائيل مـن جـراء انقاص اعدادهم وتقليص مستحقاتهم ، ثم قياس معامل الارتباط بين أيام الاغلاق من جهـة وكل من تطور اجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد منه. ويختتم البحث بخلاصة متضمنـة استنتاجات عامة وتوصيات

المبحث الأول

الممارسات الاسرائيلية في مواجهة الاقتصاد الفلسطيني

أولا : السياسات الاسرائيلية في اعقاب حرب ١٩٦٧م :

ظلت اسرائيل طيلة فترة احتلالها للأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧ تمارس سياسات اقتصادية تتصف بالهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني حيث كانت تصدر من حين لآخر قرارات وتعليمات وأنظمة من شأنها احداث آثار مكبلة ومعرقلة لنشاطه لجعله تابعا للاقتصاد الاسرائيلي من أجل تحقيق مزيد من المنافع والمكاسب لاقتصادها ، حيث حرم الاقتصاد الفلسطيني من أي مخطط أو برنامج تنموي كما حرم من أية مبادرات تساهم في تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي . ومن صور هذه التبعية الاعتماد على السوق الاسرائيلي في الحصول على الواردات بحيث شكل ذلك نسبة تراوحت بين (٨٠%-٩٠%) من الواردات الفلسطينية وبالنسبة للصادرات فقد شكلت نسبة تراوحت بين (٧٠%-٨٠%). كذلك الأمر فيما يتعلق بالعمالة الفلسطينية داخل اسرائيل حيث استوعبت السوق الاسرائيلية نسبة كبيرة من العمالة الفلسطينية بشروط عمل غير عادلة ، محققة في ذلك مكاسب إضافية.

وتعتبر سياسة اغلاق المعابر التي تفصل بين فلسطين واسرائيل احدى سياسات الضغط التي مارستها اسرائيل في اطار سعيها للحفاظ على أمنها الداخلي . وقد أخذت بوادر هذه السياسة تظهر عقب قيام الانتفاضة الشعبية في فلسطين ضد الاحتلال منذ ديسمبر ١٩٨٧ والسعي لمقاومته والصمود اقتصاديا في مواجهته . غير أن سياسة الاغلاق ظلت محدودة سواء من حيث الأثر أو من حيث الفترة الزمنية التي كانت تستغرقها إلى أن جاءت حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ ، ونظرا لقيام العراق باطلاق عدد من الصواريخ على بعض المواقع والمدن الاسرائيلية فقد قامت اسرائيل بدورها بفرض حصار شامل على الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك خلال الفترة من ١٩٩١/١/١٦ الى ١٩٩١/٢/٢٥ وذلك كاجراء احترازي في مواجهة أية احتمالات من جانب المقاومة الفلسطينية.

ثانياً : نطاق وحجم الاغلاقات ومبرراتها :

يتفاوت حجم ونطاق الاغلاق وكذلك مبرراته من حالة لأخرى كالاتي : [1]

١- حجم ونطاق الاغلاق :

فمن الناحية الجغرافية هناك الإغلاق الضيق الذي يغطي منطقة معينة مثل مدينة أريحا ، وهناك الاغلاق الواسع الذي يغطي الاراضي الفلسطيني بأكملها في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو أجزاء منها .

ومن ناحية الشمول النوعي فهناك الإغلاق المحدود القاصر على حركة العمال أو المسافرين أو فئة منهم أو البضائع ونحو ذلك ، وهناك الاغلاق الشامل لحركة الأفراد على اختلاف فئاتهم إضافة إلى المبادلات التجارية استيراداً وتصديراً ، بما في ذلك السلع الدوائية والغذائية .

ومن الناحية الزمنية فهناك الاغلاق قصير الأمد الذي يقتصر على يوم واحد أو بضعة أيام ، وهناك الاغلاق الممتد لعدة أسابيع ويتجاوز شهراً بأكمله .

٢- مبررات الاغلاق :

تتعدد الاسباب التي تبرر الاغلاقات فبعضها يجئ في أعقاب الاحداث الامنية أو الاعياد والمناسبات الدينية والاحتفالات الوطنية ، وبعضها يطبق احترازياً لوقع أحداث أو أعمال فدائية وأخيراً فان بعضها يأتي مبهماً دون توضيح الاسباب ، ولكن في جميع الأحوال فان الاغلاق يتم بشكل مفاجئ ويفرض من جانب واحد .

ثالثا : السياسة الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣ :

شكل عام ١٩٩٣ بداية لتحول ملموس في السياسة الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الاسرائيلي ففي العام المذكور أسفرت مفاوضات السلام بين الجانبين على توقيع اعلان المبادئ الذي يخول الفلسطينيين حق الحكم الذاتي للأراضي التي يعاد انتشار الجيش الاسرائيلي منها.

---

[1] - د. معين محمد رجب : الاغلاق الشامل لأراضي قطاع غزة والضفة الغربية ، ورقة عمل بمناسبة يوم المحاسب الفلسطيني في ١٩٩٦/٣/٢٠ ، طبعة مزيدة ومنقحة ، ابريل ١٩٩٦ ، صفحة ٢ .

إلا أن اسرائيل قد استغلت النفوذ الذي تتمتع به علـــى الاراضـــي الفلســطينية ، بتشديد حصارها على الاقتصاد الفلسطيني ، وقد اتخذ ذلك صورا متعددة أبرزها :

- اغلاق المعابر المؤدية لإسرائيل من حين لآخر واغلاق المعابر الدولية بذرائع أمنية.
- منع وصول العمال الفلسطينيين إلى مواقع عملهم داخل اسرائيل في أيام اغلاق المعابر.
- تمديد اغلاق المعابر لفترات زمنية طويلة مع تكرار فرض الحصار الاســـرائيلي مـــن وقت لآخر .
- الحد من عدد العمال المسموح لهم بالعمل في اسرائيل في الاحوال المعتادة .
- الحد من انتقال الشاحنات التي تحمل البضائع في حالتي الاستيراد والتصدير.
- الحد من تنقلات رجال الاعمال لانجاز أعمالهم داخل اسرائيل .

وفيما يلي متابعة لتطورات تطبيق سياسة اغلاق المعابر منذ عام ١٩٩٣ وحتـــى نهاية عام ١٩٩٧.

أ- الاغلاقات التي تمت خلال عام ١٩٩٣ :

قامت اسرائيل خلال عام ١٩٩٣ بفرض عـــدة حـــالات اغـــلاق علـــى المعـــابر الفلسطينية كانت شاملة[١] لكل من قطاع غزة والضفة الغربية معا وبلغ مجموعها ١٥ يوما منها سبعة أيام متصلة خلال الفترة من ١٩٩٣/٣/٣٠ الـــى ١٩٩٣/٤/٥ وفقـــا لمـــا هـــو موضح بالجدول رقم(١) . غير أن هذا الاغلاق صاحبـــه اجـــراءات تمـــيزت بالقســـوة والتشديد على حركة السكان داخل كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، بحيث أدى ذلـــك إلى تعذر حركة السكان من مدينة لأخرى ومن قرية لأخرى مع إقامـــة منـــاطق داخليـــة معزولة تماما ، ففي قطاع غزة أقدمت اسرائيل على اقامة ٢٧ حاجزا عسكريا في منـــاطق مختلفة من القطاع فعزلت اجزاء كثيرة عن بعضها البعض ، كمـــا أقـــامت ٥٧ حـــاجزا عسكريا آخرا في الضفة الغربية ، ثم قامت بالغاء تصاريح المرور التي كانت سائدة فـــي ذلك التاريخ [٢] مما يعني ضرورة استبدالها بتصاريح جديدة . وهذا يعني حرمان كثير من

---

١ - يعتبر الاغلاق الشامل من أسوأ أنواع الاغلاقات ويمنع فيه دخول وخروج الســـكان أو البضـــائع أو المركبات ، وعادة ما يتم هذا الاغلاق كرد عقابي أو انتقامي نتيجة حدوث عمليات معادية للاسرائيليين : وزارة التموين : الاثار السلبية للاغلاق الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، الادارة الاقتصادية ، غـــزة في ١٩٩٧/٩/١ صفحة ١ .

٢ - وزارة العمل : " احصائية شاملة عن الاغلاقات والاطواق الامنية على الضفة الغربية وقطاع غـــزة منذ بداية الانتفاضة (ديسمبر ١٩٨٧ - فبراير ١٩٩٦) ، الادارة العامة للتخطيط والمعلومـــات ، غـــزة ، مارس ، ١٩٩٦م.

العمال من الذهاب إلى اعمالهم حتى بعد انتهاء سريان الاغـــلاق لأن تجديـــد التصـــاريخ يستغرق وقتا طويلا ويتكلف نفقات باهظة ، كما يحرم فئات كثيرة مـــن العـــاملين مـــن الحصول على تصاريح جديدة .

جدول رقم (١)

أيام الاغلاق للمعابر الفلسطينية على اسرائيل خلال سنة ١٩٩٣

عدد الايام	الفترة الزمنية		المبررات
	من	الى	
٧	٩٣/٣/٣٠	٩٣/٤/٥	مقتل مستوطن فـــي قطـــاع غـــزة ومقتل شرطيين في الخضيرة
٥	٩٣/٤/٢٣	٩٣/٤/٢٧	اجراءات وقائية بمناسبة الاحتفـــال بتأسيس دولة اسرائيل
٣	٩٣/٩/٢٤	٩٣/٩/٢٦	اجـــراءات وقائيـــة بمناســـبة يـــوم الغفران الاسرائيلي
المجموع ١٥يوماً	٩٣/٣/٣٠	٩٣/٩/٢٦	

المصدر : وزارة العمل : احصائية شاملة عن الاغلاقات والاطواق الامنية ، المرجع السابق.

ب- الاغلاقات التي فرضت خلال عام ١٩٩٤ :

تزايدت أيام الاغلاق في هذا العام زيادة ملحوظة مقارنة بالعام السابق والاعـــوام السابقة حيث بلغ عددها ٥٨ يوماً شاملة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة في آن واحـد. وكان أشدها الاغلاق الذي حدث في أواخر شهر فبراير ١٩٩٤ ، وامتد لمـــدة ٤٠ يومـــاً متواصلة خلال الفترة من ١٩٩٤/٢/٢٥ الى ١٩٩٤/٤/٥ ، وذلك علـــى ضـــوء احـــداث مجزرة الحرم الابراهيمي التي نفذت بواسطة غلاة المستوطنين والمتعصبين اليهود .

وفي خلال هذا الاغلاق تم تطبيق حصار محكم على كل المناطق المحتلـــة عـــدا القدس الشرقية .[١]

هذا ومن الجدير بالذكر أن هناك اغلاقات أخرى فرضت على قطاع غـــزة فقـــط وذلك لمدة ٨ أيام متواصلة عبر الفترة من ٩٤/٧/١٨ إلى ٩٤/٧/٢٥ ، وذلك علـــى أثـــر

[١] – وزارة العمل : احصائية شاملة عن الاغلاقات والاطواق الامنية ، مرجع سابق ، ص ٤.

اشتباك العمال الفلسطينيين مع الشرطة الاسرائيلية على حاجز ايرز . ويوضح الجدول التالي رقم (٢) عدد أيام الاغلاقات التي حدثت خلال عام ١٩٩٤ ومبررات فرضها .

هذا ويلاحظ أن استلام السلطة الوطنية لمقاليد الحكم قد تم في مايو ١٩٩٤ ، وكان من المتوقع أن تظهر السلطات الاسرائيلية حسن نواياها تجاه اتفاقيات السلام ، إلا أن ما حدث هو العكس تماما حيث غالت اسرائيل وبالغت في تطبيق اجراءات الحصار على الاقتصاد الفلسطيني .

جدول رقم (٢)

الاغلاقات الشاملة المفروضة على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة معا خلال سنة ١٩٩٤

عدد الايام	الفترة الزمنية		المبررات
	من	الى	
٤٠	٩٤/٢/٢٥	٩٤/٤/٥	مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل
١٠	٩٤/٤/٦	٩٤/٤/١٥	حادث اطلاق النار بمدينة اسدود وتفجير باص بالعفولة.
٤	٩٤/٩/٥	٩٤/٩/٨	مناسبة رأس السنة الهجرية.
٣	٩٤/٩/١٤	٩٤/٩/١٦	مناسبة يوم الغفران
١	٩٤/١٠/١٩	٩٤/١٠/١٩	اجراءات أمنية
المجموع	٥٨ يوما		

المصدر : وزارة العمل : احصائية شاملة عن الاغلاقات والاطواق الامنية ، المرجع السابق .

ج- الاغلاقات المطبقة على الاراضي الفلسطينية خلال عام ١٩٩٥:

استمرت وتيرة الاغلاقات على الاراضي الفلسطينية في الارتفاع بشكل كبير وذلك خلال عام ١٩٩٥ . حيث بلغ مجموعها ٧٠ يوما ، كان أطولها الاغلاق الشامل الذي فرض خلال شهري يناير وفبراير عام ١٩٩٥ لمدة ٢٧ يوما وذلك خلال الفترة من ٩٥/١/٢٢ حتى ١٩٩٥/٢/١٩ وذلك في أعقاب الانفجار الشهير الذي نفذه الفلسطينيون في بيت ليد واسفر عن قتل وجرح العشرات من الجنود الاسرائيليين . كذلك فقد جرى تطبيق اغلاقات شاملة أخرى بمناسبة الاعياد الاسرائيلية وذلك على فترتين الاولى خلال

شهر أبريل لمدة عشرة أيام متتالية والثانية خلال شهري سبتمبر واكتوبر لمدة ٢٠ يوما متتالية ، ومن الواضح أن الاعياد والاحتفالات الفعلية لا تمتد طلية هذه الفترة وانما كان يجري استغلال هذه المناسبات لفرض مزيد من العقوبات على الفلسطينيين.

جدول رقم (٣)

الاغلاقات الشاملة المفروضة على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة معا خلال سنة ١٩٩٥

عدد الايام	الفترة الزمنية		المبررات
	من	الى	
٢٧	٩٥/١/٢٢	٩٥/٢/١٩	انفجار في منطقة بيت ليد
١٠	٩٥/٤/١٣	٩٥/٤/٢٢	أعياد يهودية.
٥	٩٥/٥/٣	٩٥/٥/٧	مناسبة ذكرى تأسيس اسرائيل.
٥	٩٥/٧/٢٥	٩٥/٧/٣٠	تفجير باص في رمات جان
٢	٩٥/٨/٢١	٩٥/٨/٢٢	تفجير باص في القدس
٢٠	٩٥/٩/٢٧	٩٥/١٠/١٦	أعياد يهودية
٣	٩٥/١١/٥	٩٥/١١/٧	مقتل اسحق رابين
المجموع	٧٠ يوما		

المصدر : وزارة العمل : احصائية شاملة عن الاغلاقات والاطواق الامنية ، المرجع السابق .

د- الاغلاقات المطبقة على الأراضي الفلسطينية خلال عام ١٩٩٦ :

يمثل عام ١٩٩٦ ذروة التصعيد في تطبيق نظام الاغلاقات الشاملة على الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في آن واحد حيث بلغ عددها ١١٨ يوما ، وكان أبرز الاغلاقات قد حدث خلال شهري فبراير الى ابريل ١٩٩٦ حيث استمر لمدة ٣٧ يوما متواصلة ، وذلك على أثر تفجير باص وسيارة مفخخة في القدس وعسقلان بعمليات انتحارية، كذلك فقد أقدمت اسرائيل على اغلاق وعزل الاراضي الفلسطينية لأسباب متعددة ولذرائع تعلنها من حيث لآخر ، ويوضح الجدول رقم (٤) عدد أيام الاغلاقات خلال سنة ١٩٩٦ ومبررات فرضها على النحو الاتي :

جدول رقم (٤)

الاغلاقات الشاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة معا

خلال سنة ١٩٩٦

عدد الايام	الفترة الزمنية		المبررات
	من	الى	
٤	٩٦/١/٨	٩٦/١/١١	اجراءات وقائية
٣	٩٦/١/١٩	٩٦/١/٢٢	انتخابات المجلس التشريعي
١٠	٩٦/٢/١٣	٩٦/٢/٢٢	عملية تفجير
٣٧	٩٦/٢/٢٥	٩٦/٤/٢	عملية تفجير
١١	٩٦/٤/٢٢	٩٦/٥/٢	اعياد اسرائيلية
١٧	٩٦/٥/١٦	٩٦/٦/٢	اعياد وانتخابات اسرائيلية
٢	٩٦/٧/٧	٩٦/٧/٨	مقتل مستوطن وزوجته
٤	٩٦/٩/٢٠	٩٦/٩/٢٣	اجراءات وقائية
١٣	٩٦/٩/٢٦	٩٦/١٠/٨	احداث نفق الاقصى
١٧	٩٦/١٠/٢٤	٩٦/١١/٩	ذكرى اغتيال الشهيد فتحي الشقاقي
المجموع ١١٨ يوما	٩٦/١/٨	٩٦/١١/٩	

المصدر: وزارة العمل : أيام الاغلاقات الكلية المفروضة على مناطق السلطة الوطنية منذ بداية عام ١٩٩٦ حتى شهر نوفمبر ١٩٩٦ - الادارة العامة للتشغيل والاستخدام ، غزة ، مايو ١٩٩٧م.

هـ- الاغلاقات الشاملة المطبقة خلال عام ١٩٩٧ :

جرى فرض الحصار الشامل على جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في آن واحد وذلك لفترة زمنية بلغت ٧٧ يوما خلال عام ١٩٩٧ ، وذلك استنادا لما هو موضح بالجدول رقم (٥) وقد تمت هذه الاغلاقات في معظمها على أثر ثلاث عمليات تفجير وقعت في مدينتي تل أبيب والقدس .

وقد وصلت فترة الاغلاق اقصى مدة لها خلال الاغلاق الذي بدء في ١٩٩٧/٧/٣١ والذي استمر لمدة ٣١ يوما عقب عملية انتحارية في سوق بمدينة القدس.

ويلاحظ أن اسرائيل كانت تتخذ من أي واقعة ذريعة لفرض حصارهـــا علـــى الاقتصـــاد الفلسطيني من خلال تطبيقه لأطول فترة زمنية ممكنة دون مبررات كافية .

جدول رقم (٥)

الاغلاقات الشاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة معا

خلال سنة ١٩٩٧

عدد الايام	الفترة الزمنية		المبررات
	من	الى	
٢٣	٩٧/٣/٢١	٩٧/٤/١٣	تفجير مقهى في تل أبيب
٢	٩٧/٥/١١	٩٧/٥/١٢	عيد الاستقلال
٣١	٩٧/٧/٣١	٩٧/٨/٣٠	عملية انتحارية في سوق بالقدس
١٨	٩٧/٩/٤	٩٧/٩/٢١	عملية انتحارية في أحد شوارع القدس
٣	٩٧/١٠/٢	٩٧/١٠/٤	عيد رأس السنة العبرية
المجمـوع ٧٧ يوما	٩٧/١/٨	٩٧/١٠/٤	

المصدر : وزارة العمل : أيام الاغلاقات الكلية : المرجع السابق .

رابعا : ملاحظات عامة حول سياسة الاغلاق الشامل والاطواق الأمنية وانعكاساتها علـى المشتغلين الفلسطينيين في اسرائيل :

يشير الجدول رقم (٦) إلى تطور أيام الاغلاق وعدد المشتغلين الفلســطينيين فــي اسرائيل عبر الفترة الزمنية (١٩٩٣-١٩٩٧) وعلى ضوء متابعة تطــور أيــام الاغــلاق ومبرراتها وتنامي أعدادها فانه يمكن ملاحظة ما يلي :

١-ظلت أيام الاغلاق محدودة حتى عام ١٩٩٢ ، وذلك باستثناء الاغلاق الشــامل الــذي جرى تطبيقه أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١ والذي استمر لمدة ٤١ يوما متواصلة علـى النحو السابق ذكره .

٢- رغم أن عام ١٩٩٣ يمثل سنة تحول في تاريخ الصراع في المنطقة حيــث جــرى خلالها التوقيع على اتفاقيات اوسلو في اطار المفاوضات الفلسطينية الاســرائيلية ، إلا

أن اسرائيل مارست سياسة الاغلاق بصورة لا تتلاءم مع التوجه نحو السلام حيث بلغت أيام الاغلاق ١٥ يوما تمثل ١ر٤% من مجموع أيام السنة.

٣-أخذت اسرائيل في تصعيد ممارساتها في مجال تطبيق سياسة الاغلاق الشامل وذلك مع حلول عام ١٩٩٤ ، وهو العام الذي عاد فيه قادة الثورة الفلسطينية والقوات الفلسطينية من الخارج لاستلام مقاليد الحكم تطبيقا لاتفاقيات السلام ، وقد بلغ مجموع أيام الاغلاق ٥٨ يوما تمثل ٩ر١٥% من مجموع أيام السنة. ولقد لجأت اسرائيل في هذا العام الى فرض مزيد من العقوبات على الشعب الفلسطيني بسبب جرائم ارتكبها اليهود أنفسهم كما حدث عقب مجزة الحرم الابراهيمي في الخليل .

٤- ان اسرائيل قامت بتطبيق نظام الاغلاق والحصار اضافة الى ما ذكر على بعض المناطق دون سواها وذلك بخلاف أيام الاغلاق الواردة في الجداول السابق ذكرها.

٥-لا تتوقف الاضرار الناشئة عن الاغلاقات على أيام الاغلاق فقط وانما تمتد لفترات زمنية أطول بعد انتهاء الاغلاق ، نظرا لقيام اسرائيل بالغاء التصاريح السارية والحاجة إلى العمل بتصاريح جديدة تستغرق وقتا أطول وتكلفة أعلى يتحملها العمال ، اضافة إلى رفض منح تصاريح جديدة لبعض شرائح العمال .

٦-كان العديد من العمال يفقد وظيفته حينما يعود إليها بعد طول انقطاع نظرا لقيام أصحاب العمل الاسرائيليين بتشغيل عمال أجانب آخرين من رومانيا وتايلند وغيرها.

٧- بناء على ما سبق فان العدد الفعلي للعمال الفلسطينيين قد تراجع منذ عام ١٩٩٣ وحتى الوقت الحاضر بحيث أصبح أقل بكثير مقارنة بعام ١٩٩٢ ، حيث انخفضت في الاعوام المشار اليها ٣ر٥٤ الف عامل كمتوسط للسنوات (١٩٩٣-١٩٩٧) أي بهبوط قدره ٩ر٥٩ الف عام وبنسبة ٥ر٥٢% ، وقد ساهم ذلك في معاناة الغالبية العظمى من هؤلاء العمال من البطالة والحرمان من الدخول التي كانوا يحصلون عليها.

٨-تتأثر الحركة الانتاجية والنشاط الاقتصادي داخل الاراضي الفلسطينية بصورة سلبية خلال فترة الاغلاق ، لأن معظم المؤسسات تعتمد على اسرائيل في الحصول على مستلزمات انتاجها ، كما أن تصريف الجزء الغالب من الانتاج يتم عبر اسرائيل.

٩- من الواضح أن سياسة الاغلاق الاسرائيلية هي ذات بعد استراتيجي وما تقوم به قوات الاحتلال من ممارسات واجراءات عشية فرض الاغلاق يؤكد هذه الحقيقة .

وتمتد هذه الاستراتيجية إلى تكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسيطرة اسرائيل على هذه المناطق والتحكم فيها .[1]

جدول رقم (٦)

تطور كل من أيام الاغلاق و عدد المشتغلين الفلسطينيين في اسرائيل

خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)

السنة	أيام الاغلاق	عدد العمال بالألف	التغير في عدد العمال	
			العدد	%
١٩٩٢	٢٨	١١٤ر٢	-	-
١٩٩٣	١٥	٦٢ر٨	-٥١ر٤	-٤٥ر٠%
١٩٩٤	٥٨	٥٠ر٧	-١٢ر١	-١٩ر٣%
١٩٩٥	٧٠	٦٠ر٢	+٩ر٥	+١٨ر٧%
١٩٩٦	١١٨	٥١ر٢	-٩ر٠	-١٥ر٠%
١٩٩٧	٧٧	٤٦ر٧	- ٤ر٥	-٨ر٨%

المصدر : وزارة العمل : الادارة العامة للاستخدام ، بيانات غير منشورة ، غزة ١٩٩٨م.

---

[1] - المركز الفلسطيني لحقوق الانساني : الاغلاق الاسرائيلي لقطاع غزة ، دراسة قانونية وتوثيقية ، سلسلة الدراسات رقم ٦ ، الطبعة الأولى ، غزة ، يوليو ١٩٩٦ ، صفحات (١٠-١١).

المبحث الثاني

الدخل القومي الفلسطيني وتطوراته

تقديم : أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية :

يستعان بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية في متابعة حركة النمو الاقتصادي وتطوراتها من عام لآخر ، وذلك من خلال اعدادها في صورة حسابات قومية سنة بعد أخرى ، بقصد الوقوف على حجم هذه التطورات وتحديد الانشطة التي ساهمت في النمو، ودراسة انعكاس هذه المؤشرات على نصيب الفرد من الدخل وبالتالي التعرف على مستويات معيشة السكان واحوال الفقر والغنى ، وطبيعة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة . وعادة ما تكون زيادة نصيب الفرد من هذا الدخل هدفا اقتصاديا واجتماعيا يمثل أهمية كبيرة وأولوية متقدمة لدى مختلف الشعوب على اختلاف انظمتها ومستويات تقدمها ، وسنكتفي في هذه الدراسة بالتعرض لعدد من المؤشرات في مجال الناتج القومي والناتج المحلي والانشطة التي ساهمت في توليد الدخل ومجالات انفاقه توطئة لربط هذه التطورات بالسياسة الاسرائيلية في مجال فرض الاغلاق والاطواق الامنية على المعابر الفلسطينية.

أولا : مؤشرات الدخل القومي :

١- اجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد منه :

يمثل اجمالي الناتج أحد أوجه الدخل القومي ويستعان به للتعبير عن تطورات الدخل الذي يتحقق في أي بلد من البلدان من عام لآخر .

(أ) متابعة تطورات اجمالي الناتج القومي في فلسطين خلال الفترة من (١٩٨٢-١٩٩٧): استنادا إلى الجدول رقم (٧) فإن هذا الناتج قد انخفض من ٥٠٠٤ مليون دولار إلى ٤٤٠٩ مليون أي بنقص قدره ٥٩٥ مليون دولار وبنسبة ١٠٦% ، ولا شك أن هذا التناقص والتقلب عبر السنوات المذكورة يعكس خللا هيكليا في بنية الاقتصاد الوطني حيث ساهم هذا الخلل في حدوث تراجع في حركة النمو الاقتصادي تارة وبطئا في النمو تارة أخرى .

(أ/١) قبل تعديل عدد السكان : كان عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للتقديرات التي كانت سائدة من قبل قد بلغ ١ر٩ مليون نسمة في عام ١٩٩٢ ، وارتفع إلى ٢ر٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٧ أي بزيادة تقدر بنحو ٠ر٧ مليون نسمة وبنسبة ٣٦ر٨% ، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي :

جدول رقم (٧)

اجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد من خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)

بالمليون دولار وبالاسعار الحقيقية لعام ١٩٩٥ وعلى اساس التقديرات غير المعدلة للسكان

السنوات	GNP مليون $	عدد السكان ألف نسمة(غير معدل)	نصيب الفرد بالدولار
١٩٩٢	٥٠٠٤	١٩٦٥	٢٨٦٤
١٩٩٣	٣٨٩٢	١٩٧٤	١٩٧٢
١٩٩٤	٣٩٩٧	٢١١٤	١٨٩١
١٩٩٥	٤٢٠٤	٢٢٤٣	١٨٧٤
١٩٩٦	٤٠٨٢	٢٣٨٣	١٧١٣
١٩٩٧	٤٤٠٩	٢٥٥٤	١٧٢٦

المصدر : المنسق الخاص للأمم المتحدة في الاراضي المحتلة : الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تقدير ربع سنوي (شتاء – ربيع) ١٩٩٧ ، الطبعة العربية ، غزة ، ابريل ١٩٩٧ ، صفحة ٢ .

(أ/٢) استنادا إلى النتائج الاولية الفعلية للتعداد العام للسكان : حدثت تغييرات كبيرة في حجم السكان في فلسطين وتوزيعاتهم المختلفة وذلك على ضوء النتائج الاولية التي نشرتها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية عقب اجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي أجرى في جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس في ديسمبر عام ١٩٩٧ ،

ففي حين كان تقدير عدد السكان للعام المذكور قد بلغ ٢٫٥٥٤ مليون نسمة إلا أن النتائج الفعلية للتعداد قد أظهرت أن مجموع السكان في كل من الضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة قد بلغ ٢٫٨٩٠ ألف نسمة ، أي بفارق ٣٣٦ الف نسمة وبزيادة تبلغ نحو ١٣% عن التقديرات السابقة.

وبناء على ذلك فإن نصيب الفرد من اجمال الناتج القومي سوف يتأثر سلبيا الى حد كبير وعليه فقد جرى اعادة حساب نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي اخذا في الحسبان هذا التعديل في عدد السكان ، ولما كان هذا التعديل ينسحب الى السنوات السابقة فقد قام الباحث بتعديل عدد السكان عن السنوات محل الدراسة لكي تتفق مع التعديل الذي حدث في عام ١٩٩٧ .

وعلى ضوء ما سبق فإن نصيب الفرد من اجمالي الناتج قد تقلص ليصبح ١٥٢٧ في عام ١٩٩٧ أي بهبوط قدره ٢٠٠$ ، وذلك استنادا إلى الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه

وفقا للارقام المعدلة لعدد السكان

السنوات	الناتج القومي الاجمالي مليون $	عدد السكان المعدل* ألف نسمة	نصيب الفرد بالدولار
١٩٩٢	٥٠٠٤	٢١٠٨	٢٣٧٤
١٩٩٣	٣٨٩٢	٢٢٣١	١٧٤٥
١٩٩٤	٣٩٩٧	٢٣٨٩	١٦٧٣
١٩٩٥	٤٢٠٤	٢٥٢٤	١٦٥٩
١٩٩٦	٤٠٨٢	٢٦٩٣	١٥١٦
١٩٩٧	٤٤٠٩	٢٨٨٦	١٥٢٧

*المصدر : دائرة الاحصاء المركزية : النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت .

٢- اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه :

يستعان ايضا باجمالي الناتج المحلي للتعبير عن الدخل الذي تحقق داخل الوطن فقط وذلك لاغراض المقارنة بين كل من الناتج المحلي والناتج القومي ، حيث يصير

اجمالي الناتج المحلي معادلا اجمالي الناتج القومي بعد استبعاد تحويلات العاملين في اسرائيل ، وبناءا على ذلك فان استخدام الناتج المحلي في القياس يعكس المساهمة الفعلية للانشطة الاقتصادية المحلية التي تتسم بالاستقرار النسبي رغم تأثرها بأوضاع تشغيل العاملين في اسرائيل والفوائد التي يحصلون عليها.

وبمتابعة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) وفقا لما هو موضح بالجدول رقم (٩) يلاحظ التالي :

(أ) - استنادا إلى تقديرات عدد السكان غير المعدلة :

بلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ٢٠٠٠$ ثم هبط إلى ١٦٠٩$ في عام ١٩٩٧ أي بنقص قدره ٣٩١$ وبنسبة ٥ر١٩% وبمعدل ٣ر٤% سنويا ويلاحظ الفرق الكبير بين حساب الدخل على اساس الناتج القومي ، وعلى أساس الناتج المحلي ، أذ ينخفض الناتج المحلي بشكل ملموس عن الناتج القومي ، وقد مثل الناتج المحلي ٥ر٧٤% من نظيره القومي في عام ١٩٩١ ، ثم ٢ر٩٣% في عام ١٩٩٧م.

(ب) - استنادا إلى تقديرات السكان المعدلة: يتبين من الجدول رقم (٩) أن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كان قد بلغ ١٧٦٩$ في عام ١٩٩٢ ثم هبط الى ١٤٢٣ $ عام ١٩٩٧ أي بانخفاض قدره ٣٤٦$ وبنسبة ٦ر١٩% وبمعدل سنوي قدره ٣ر٤%.

وبذلك يتضح أنه على ضوء حدوث تعديل في عدد السكان فان نصيب الفرد قد انخفض عما كان مقدر له بنسب ٥ر١١% في كل من عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٧.

جدول رقم (٩)

اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه قبل تعديل عدد السكان وبعد تعديله

السنوات	اجمالي الناتج المحلي مليون $	عدد السكان قبل التعديل ألف نسمة	نصيب الفرد $	عدد السكان المعدل* ألف نسمة	نصيب الفرد $
١٩٩٢	٣٧٢٩	١٨٦٥	٢٠٠٠	٢١٠٨	١٧٦٩
١٩٩٣	٣١٩٧	١٩١٤	١٦١٩	٢٢٣١	١٤٣٣
١٩٩٤	٣٥٥٢	٢١١٤	١٦٨٠	٢٣٨٩	١٤٨٧
١٩٩٥	٣٩٥٧	٢٢٤٣	١٧٦٤	٢٥٣٤	١٥٦٢
١٩٩٦	٣٨٩٣	٢٣٨٣	١٦٣٤	٢٦٩٣	١٤٤٦
١٩٩٧	٤١٠٧	٢٥٥٤	١٦٠٨	٢٨٨٦	١٤٢٣

المصدر : * دائرة الاحصاء المركزية : النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، المرجع السابق.

ويضاف إلى حالة انخفاض نصيب الفرد من الناتج على مستوى فلسطين عبر سنوات الدراسة فإن مستوى الدخل في قطاع غزة يعتبر متدنيا عند مقارنته بمستوى الدخل في الضفة الغربية ومما يساهم في ذلك ضيق فرص العمل في قطاع غزة ، وارتفاع معدلات البطالة ، الأمر الذي يكشف عن حدوث مزيد من التردي في الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة .

٣- الانشطة التي ساهمت في توليد اجمالي الناتج المحلي :[١]

أ- تطور نمو الانشطة الخدمية والتشييد (١٩٨٨-١٩٩٥):

بصورة عامة حدث انخفاض في اجمالي الناتج المحلي حيث هبط من ٣٨٦٩ الى ٣٦٩٩ مليون دولار ، أي بانخفاض قدره ١٧٠ مليون دولار وبنسبة ٦ر٤% وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١٠) ، وخلال هذه الفترة حققت بعض القطاعات نموا مثل البناء والتشييد ، والقطاعات الخدمية ، ولكنه نموا لم يكن كافيا لتغطية تراجع نمو القطاعات الاخرى.

ب- تراجع نمو القطاعات السلعية الزراعية والصناعية :

يشير الجدول رقم (١٠) أيضا إلى أن قطاع الزراعة كان قد حقق ناتجا قدره ١٥٧٢ مليون دلاور عام ١٩٨٦ بنسبة تمثل ٦ر٤٠% أي أنه كان يساهم بنسب عالية جدا في تكوين الناتج ، غير أن مساهمة القطاع الزراعي قد تقلبت وتقلصت الى حد كبير بحيث بلغت ٧٩٩ مليون دولار ، وفي عام ١٩٩٥ تمثل ٦ر٢١% من اجمالي الناتج المحلي العام المذكور .

وهكذا يلاحظ أن دور القطاع الزراعي بعد السنوات (١٩٨٨-١٩٩٥) قد تدهور إلى حد كبير وانخفض الناتج الذي يحققه مما أدى بدوره إلى تراجع اجمالي الناتج المحلي على مستوى جميع الانشطة .

---

[١] - يوصف اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ، بانه اقتصاد خدمي في المقام الأول حيث تساهم فيه الخدمات بنسبة ٥٠% ، والتشييد والبناء بنسبة ١٢% ثم الزراعة بنسبة ٣٠% ، والصناعة بنسبة ٨% ، وذلك على ضوء مساهمة هذه القطاعات في اجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩١ :

The World Bank : Emmergency Assistance Program for the Occupied Territories, A World Bank Publication , Washington, D.C. First Printing April 1994, p. Viii.

جدول رقم (١٠)

تقديرات مشاركة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي

(١٩٨٨-١٩٩٥) بالمليون دولار وبالاسعار الحقيقية

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات العامة	خدمات أخرى	المجموع
١٩٨٨	١٥٢٧	٣١٨	٥٢٥	٣٤٨	١٠٨٠	٣٨٦٩
١٩٩٢	١٣٣٤	٢٧٧	٤٨٦	٣٩٧	١٢٥٧	٣٧٠١
١٩٩٥	٧٩٩	٣١٦	٧٣٢	٥٥٥	١٢٤٧	٣٦٤٩
النمو						
٩٠-٨٨	٣ر٤٧%	٦%	٤ر٣٩%	٥ر٥٩%	٥ر١٥%	٤%

المصدر : المنسق الخاص للامم المتحدة في الاراضي المحتلة : المرجع السابق ، صفحة ٥ .

٤- مجالات التصرف في الدخل من خلال الانفاق على الانتاج المحلي الاجمالي :

يعتبر أسلوب التصرف في الدخل عنصرا حاسما في التأثير على نمو الناتج مستقبلا ولما كان معروفا أن الدخل اما يوجه نحو الاستهلاك او الاستثمار او نحو قطاع العالم الخارجي. كما أن تخصيص مزيد من الانفاق نحو الاستثمار يعتبر عنصرا فاعلا نحو زيادة الانتاج مستقبلا وكذلك الامر فيما يتعلق بالتصدير فزيادة الصادرات تعني اضافة الى الدخل القومي .

ويلاحظ في الفترة (١٩٨٨-١٩٩٦) حدوث اتجاه نحو تقليص حجم الاستثمار الكلي استنادا إلى الجدول رقم (١١) ، فقد بلغ الاستثمار الكلي العام والخاص ١١٧١ مليون دولار عام ١٩٨٨، ثم انخفض الى ٤٩٦ مليون دولار عام ١٩٩٦ أي بنسبة كبيرة جدا بلغت ٣ر٤٢% وبمعدل سنوي قدره ٢ر١٠% سنويا .

كذلك الأمر فان العجز في الميزان التجاري يساهم في تقليص حجم الناتج ويعبر عنه بصافي الصادرات ، ورغم تقلص الواردات في الآونة الأخيرة إلا أن نسبتها إلى اجمالي الناتج المحلي قد ظلت مرتفعة وبلغت ٣ر٣٨% و ٥ر٢٩% لعامي (١٩٨٨-١٩٩٢).

جدول رقم (١١)

الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية

(مليون دولار)

الانفاق	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٦
الاستهلاك الخاص	٤٢٣٤	٣٩٩٤	٣٩٣٦
الاستهلاك العام	٣٨٦	٤٠٢	٧٦٣
الاستهلاك الكلي	٤٦٢٠	٤٣٩٦	٤٦٩٩
الاستثمار الخاص	١٠٥٤	١٠١٢	٢٥٦
الاستثمار العام	١١٧	١١٤	٢٤٠
الاستثمار الكلي	١١٧١	١١٢٦	٤٩٦
الصادرات	٥٦٠	٤٩٥	٣٨٢
الواردات	٢١٦٣	٣٢٣٢	١٥٦٥
صافي الصادرات (العجز)	(١٦٠٣)	(١٧٣٧)	(١١٨٣)
المجموع	٤١٨٨	٣٧٨٥	٤٠١١

المصدر : المنسق الخاص للامم المتحدة في الاراضي المحتلة : المرجع السابق ، صفحات (٥-٧).

ثانياً : الاوضاع المعيشية للسكان :

١- حجم الانفاق الشهري : يعكس حجم الانفاق الشهري للمواطن مقدار السلع والخدمات التي قام بشرائها والتي تبين مقدرته الفعلية على الشراء .

وبمتابعة حجم الانفاق الشهري للاسرة الفلسطينية المكونة من (٧) أفراد يلاحظ حدوث هبوط في نفقاته فيما بين عامي (١٩٩٦-١٩٩٧).

فاستناداً إلى الجدول رقم (١٢) يتبين أن المتوسط الشهري للانفاق على أساس الاسعار الحقيقية قد هبط من ٨٢٨$ الى ٧٥٠$ عبر الفترة المذكورة ، أي بنقص قدره ٧٨$ وبنسبة ٤ر٩% وقد تأثرت بهذه الظاهرة كل من السلع الضرورية والسلع الكمالية سواء بسواء.

فقد انخفض الانفاق على السلع الضرورية خلال نفس الفترة من ٥٩٣$ الى ٥٥١$ أي بنقص قدره ٤٢$ وبنسبة ١ر٧% ، في حين هبط الانفاق على السلع الكمالية من ٢٣٥$ الى ١٩٩$ أي بنقص قدره ٢٦$ وبنسبة ٣ر١٥% وبذلك يتبين أن حجم

السلع التي اعتاد المستهلك شراؤها قد تناقص ، وبمعنى آخر فإن كمياتها قد تقلصت ، وطبيعي أن هذا التراجع في الانفاق قد جاء بسبب الانخفاض في الاجر الشهري الحقيقي من ٣٧٧$ الى ٣٥٥$ وطبيعي فان زيادة الانفاق على الدخل عن مستوى الاجور تعود الى وجود اسر عديدة فقدت مصادر دخولها إلا أنه لابد أن يتحقق لها مصدر رزق كاعانات اجتماعية أو تحويلات عائلية من الخارج لتمكينها من مواجهة التزاماتها الضرورية .

جدول رقم (١٢)

تراجع حجم الانفاق الاسري الشهري في فلسطين بأسعار عام ١٩٩٦

نوع الانفاق	١٩٩٦	١٩٩٧	معدل التغير %
الانفاق على السلع الضرورية	٥٩٣	٥٥١	-٧ر١
الانفاق على السلع الكمالية	٢٣٥	١٩٩	-١٥ر٣
اجمالي الانفاق	٨٢٨	٧٥٠	-٩ر٤
الاجر الشهري الحقيقي	٣٧٧	٣٥٥	-٥ر٨

المصدر :

UN : UNSCO Report on Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip, Spring 1998, Gaza 15 April 1998, p. 34.

٢- معدلات التضخم السائدة:

يعتبر معدل التضخم مؤشراً اقتصادياً مهما لاظهار التغيرات في أسعار السلع والخدمات من خلال استخدام الارقام القياسية ، ولا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من حدوث ارتفاع في اسعار السلع إلا أن الهدف الاقتصادي يتمثل باستمرار في خفض معدلات التضخم. وفيما بين عامي ١٩٩٦-١٩٩٧ فقد بلغ معدل التضخم في فلسطين ٦ر٧% سنوياً غير أنه كان في قطاع غزة أعلى نسبياً منه في الضفة الغربية حيث بلغ ٦ر٨ ، ٦ر٧% على التوالي ، أما في القدس الشرقية فقد بلغ ٣ر٧%.[١]

[١] - مجموعة البنك الدولي : المرجع السابق ، ص ٧ .

ولا شك أن ارتفاع معدلات التضخم ينعكس سلبيا على المواطنين وخاصة ذوي الدخول المحدودة والدخول الثابتة لأن اجورهم الحقيقية ستنخفض بالتالي .

٣- زيادة عدد الاسر التي تتلقى الدعم من الشؤون الاجتماعية :

على ضوء تردي الاوضاع المعيشية للفلسطينيين من حيث ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى الدخول وحرمان كثير من الاسر من مصادر الرزق فقد ارتفع عدد الاسر التي تحصل على دعم عيني أو نقدي من وزارة الشؤون الاجتماعية من نحو ٢٢ الف اسرة عام ١٩٩٥ الى نحو ٣٠ ألف اسرة في يناير ١٩٩٧ أي بنسبة تتجاوز ٣٦% خلال عام واحد ونيف .[١]

ثالثا : الجدل حول مدى توفير مناخ التنمية المناسبة :

أثير الجدل حول ما إذا كان توقيع اتفاق اعلان المبادئ في واشنطون بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ قد حقق الجو والمناخ المناسبين للتنمية في فلسطين ، وكذلك الحال بالنسبة لتوقيع البروتوكول الاقتصادي في باريس بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩ . وقد ظهر في هذا الصدد العديد من الاراء التي يمكن بلورتها في اتجاهين : يرى الأول منهما أن هذه الاتفاقيات لم تحقق الحد الأدنى من الاطار السياسي والاقتصادي الذي يجب توفيره للبدء في العملية التنموية ، وأما الثاني فانه يمثل الاتجاه الواقعي ويرى أن هذه الاتفاقيات تمثل انجازا لا يجب التقليل من شأنه .[٢] ونحن نرى بدورنا أنه لا مفر من الخروج من حالة الطوق المكبلة لحركة التنمية ، من خلال دراسة وتحليل هذا الواقع واختيار أنسب الوسائل الملائمة لتحقيق أهدافنا.

---

١ - الامم المتحدة : الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للضفة الغربية وقطاع غزة ، تقرير ربع سنوي ، المنسق الخاص للامم المتحدة في الاراضي المحتلة ، غزة اكتوبر ١٩٩٧م.

٢ - وزارة التموين : الحصار جزء من سياسة منهجية تقوم بها اسرائيل ، الدائرة الاقتصادية غزة ١٩٩٦/١١/٩ ، صفحة ١.

المبحث الثالث

أثر سياسة الاغلاق الاسرائيلية على الدخل القومي الفلسطيني

أولاً : الخسائر الاقتصادية في الدخل القومي الفلسطيني نتيجة لسياسة الاغلاق والاطواق الأمنية :

تتبع خسائر الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من مصادر مختلفة ابرزها الخسائر المباشرة في دخل الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ، ثم التأثير غير المباشر لتخفيض الانفاق على الانتاج الناتج الكلي والدخل إضافة إلى التشويشات على التجارة.[1]

ولقد جرت محاولات متعددة لقياس الآثار المترتبة على فرض وتطبيق نظام الاغلاق على المعابر الاسرائيلية وانعكاساتها على الدخل القومي ، وهناك محاولات متعددة في هذا النشاط على النحو التالي :

١- قياس الفرق بين الناتج القومي المتوقع والناتج القومي الفعلي :

كان اجمالي الناتج القومي قد حقق نمواً مرتفعاً نسبياً خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٢) بلغ ٩٦ر٤% سنوياً ، وذلك على أساس الاسعار الحقيقية ، وقد تحقق هذا النمو في ظروف غير مستقرة نظراً لأن هذه الفترة واكبت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ، والتي كان خلالها النضال ومواجهة الاحتلال يحتل المرتبة الأولى بين أولويات الجماهير الفلسطينية ، أي أن هذا النمو المتحقق في تلك الفترة يعتبر أقل من النمو المأمول تحقيقه ، ومع ذلك فاذا اعتبرنا أن الاقتصاد الفلسطيني كان قادراً على تحقيق هذا المعدل كحد أدنى خلال الفترة التي واكبت عملية السلام العربي الاسرائيلي أي منذ عام ١٩٩٣ وحتى الوقت الحاضر، وبناء عليه فإن تقديرات اجمالي الناتج القومي منذ العام المذكور ستنمو بمعدل ٩٦ر٤% سنوياً، وذلك وفقاً لما هو موضح في الجدول رقم (١٣) بحيث يرتفع اجمالي الناتج من ٥٠٠٤ مليون $ الى ٦٣٧٥ $ دولار ، إلا أن ما تحقق كان يمثل تناقصاً بصورة واضحة منذ عام ١٩٩٣ وحتى الوقت الحاضر ، ومن ثم فان الجدول

---

[1]- The World Bank- Mas : Development Under Adversity , The Palestinian Economy Under Transition, Draft executive Summary, Nablus, Gaza , Nov. 20-22, 1997, p, 8.

المذكور يوضح كلا من الناتج الفعلي والناتج المتوقع وكذلك الفرق بينهما حيث اتضح ان هناك انخفاضا وكذلك في الناتج الفعلي مقارنة بالناتج المتوقع بحيث بلغت الخسائر التراكمية للسنوات الست ٨٤٢٣ مليون دولار وبمتوسط سنوي قدره ١٤٠٣ مليون $. ولا شك أن هذه الخسائر تعتبر عالية جدا وتبلغ أضعاف ما تقدمه الدول المانحة من هبات أو مساعدات أو قروض ، كما أدت إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية واضطراها الى الاقتراض من السوق المالية المحلية والسوق المالية الدولية سواء بسواء .

جدول رقم (١٣)

تقديرات خسائر الاقتصاد القومي الفلسطيني فيما بين عامي (١٩٩٣-١٩٩٧)

من جراء الحصار الاسرائيلي بالمليون دولار وبالاسعار الحقيقية لعام ١٩٩٥

السنة	اجمالي الناتج القومي الحقيقي (فعلي)	اجمالي الناتج القومي الحقيقي (تقديري)	الخسائر
١٩٩٢	٥٠٠٤	٥٠٠٤	-
١٩٩٣	٣٨٩٢	٥٢٥٢	١٣٦٠
١٩٩٤	٣٩٩١	٥٥١٣	١٥٢٢
١٩٩٥	٤٠٩٢	٥٧٨٧	١٦٩٥
١٩٩٦	٤١٩٥	٦٠٧٤	١٨٧٩
١٩٩٧	٤٤٠٨	٦٣٧٥	١٩٦٧
المجموع	٢٥٥٨٢	٣٤٠٠٥	٨٤٢٣
المتوسط السنوي	٤٢٦٤	٥٦٦٧	١٤٠٣

المصدر : الامم المتحدة : الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ربيع ١٩٩٧ مرجع سابق صفحة ١٩. أما تقديرات الخسائر لعام ١٩٩٧ ، فهي من اعداد الباحث .

ويتفق مع هذه النتائج تقدير أعدته وزارة الصناعة الفلسطينية ، حيث بلغت خسائر الاغلاقات المتكررة خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧) أكثر من ٨ مليار $ وبواقع ٢٦ مليون $ شهريا وذلك استنادا إلى التقرير المشار إليه .[١]

١ - وزارة التموين : السياسات الاسرائيلية وآثارها المدمرة على الاقتصاد الفلسطيني ، الادارة الاقتصادية ، غزة ، يوليو ١٩٩٧ ، صفحة ١٣.

ثانيا : علاقة الارتباط بين تطور أيام الاغلاق وتطور حجم الدخل القومي الفلسطيني :

١- أيام الاغلاق واجمالي الناتج القومي :

يعكس الجدول رقم (١٥) تطور كل من أيام الاغلاق وكل من اجمالي الناتج القومي ، واجمالي الناتج المحلي خلال السنوات (١٩٩٢-١٩٩٧) .

ويلاحظ أن أيام الاغلاق بصورة عامة تتخذ اتجاه متزايدا ، أما اجمالي الناتج القومي فقد كان مرتفعا جدا في بداية الفترة ثم انخفض بشكل حاد في العام التالي أي في عام ١٩٩٣ ثم اتجه للتصاعد بعد ذلك إلا أنه ظل دون مستواه السائد في عام ١٩٩٣م.

وبقياس علاقة الارتباط بين هذين المتغيرين اتضح أن معامل الارتباط بينهما يقدر بنحو (-٢ر٠) أي أن علاقة الارتباط بينهما سالبة وضعيفة في آن واحد . وهكذا نستطيع الاستنتاج بوجود علاقة محدودة الأثر بين هذين المتغيرين إلا أنها ليست علاقة قاطعة نظرا لوجود عوامل أخرى قد تؤثر في الدخل نحو الزيادة أو النقصان ، فكما يذكر الاستاذ الدكتور محمد عبادة سرحان : " بأن وجود الارتباط بين ظاهرتين لا يعتبر دليلا على أن احداهما تحدث نتيجة للأخرى ، أي أن التغير في احدى الظاهرتين تابع للتغير في الظاهرة الاخرى ولا ينشأ إلا بسببه فقد يكون هناك مؤثر أو عدة مؤشرات تؤثر في الظاهرتين معا فتجعل تغير احداهما يظهر كما لو كان نتيجة الأخرى".[١]

جدول رقم (١٥)

علاقة الارتباط بين أيام الاغلاق وكل من اجمالي الناتج القومي واجمالي الناتج المحلي

السنة	أيام الاغلاق الشامل	اجمالي الناتج القومي (مليون $)	نصيب الفرد $
١٩٩٢*	٢٨	٥٠٠٤	٢٣٧٤
١٩٩٣	١٥	٣٨٩٢	١٧٤٥
١٩٩٤	٥٨	٣٩٩٧	١٦٧٣
١٩٩٥	٧٠	٤٢٠٤	١٦٩٥
١٩٩٦	١١٨	٤٠٨٢	١٥١٦
١٩٩٧	٧٧	٤٤٠٩	١٥٢٧

* هذا الاغلاق خاص بقطاع غزة فقط .

[١] - د. احمد عبادة سرحان : طرق التحليل الاحصائي ، دار المعارف بالقاهرة ، غير موضح سنة النشر، صفحة ٣٠٥.

٢- تطور أيام الاغلاق ونصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي :

يعكس الجدول رقم (١٣) تطور أيام الاغلاق الشامل خلال الفترة من (١٩٩٢-١٩٩٧) وكل من نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي ، واجمال الناتج المحلي .

وبمتابعة نصيب من اجمالي الناتج يلاحظ أنه كان مرتفعا في عام ١٩٩٢ وبلغ ٢٣٧٤$ ثم هبط بشكل حاد في العام التالي ليصل إلى ١٧٤٥ $ عام ١٩٩٣ ، ثم واصل هبوطه إلى أن بلغ ١٥٢٧ $ عام ١٩٩٧ وعند حساب معامل الارتباط بين أيام الاغلاق ونصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي ، اتضح أنه قد بلغ -٦٧ر٠ أي أن العلاقة بينهما سالبة وعالية مما يعني وجود علاقة إرتباط عكسية بين هذين المتغيرين بنسبة ٧ر . وبمعنى آخر فكلما ارتفعت ايام الاغلاق بنسبة معينة فإن نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي ينخفض بنسبة ٧ر٠

ثالثا : العقبات الأخرى وأهمية التفاعل مع الأحداث وشق طريق للخروج من الحصار:

لا شك أن أي مجتمع من المجتمعات يواجه صعوبات ومشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة تختلف من بلد لآخر وتتفاوت حدتها من فترة لأخرى ، وإذا كان الحصار الاقتصادي على فلسطين يعتبر من أبرز المعوقات التي تشهدها المنطقة ، إلا أن مجتمعنا يواجه صعوبات محلية عديدة مثل العيوب والمشاكل الموجودة في الانظمة القانونية والتنظيمية والضريبية ، هذا بجانب المشاكل الادارية التي تعتبر أكثر خطورة من المشاكل الفنية والانتاجية . وبرغم ما سبق فان الاصرار على التفاعل مع الواقع وبذل الجهود لخلق ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة يعتبر عملا اساسيا ، وهو ما جرى بشأنه ولا يزال الكثير من العمل ، كما أن حالة الصمود والتصميم على البقاء لدى معظم رجال الاعمال الفلسطينيين تعكس جانبا من هذه الصورة ، اضافة إلى العديد من الجوانب الايجابية التي تؤكد وجود طاقات كامنة تبشر بآفاق مستقبلية واعدة.[١]

---

[١] - الامم المتحدة : اقتصاد القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ظروف وآفاق ، تقرير خاص ، مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الأراضي المحتلة ، غزة ، فبراير ١٩٩٨م.

الخاتمة :

أولا : الخلاصة والاستنتاجات :

أوضحت الدراسة الاجراءات الاسرائيلية المطبقة على الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) وذلك في مجال فرض الحصار الشامل والاطواق الأمنية لفترات زمنية طويلة أخذت في التزايد عاما بعد آخر .

فمنذ المضي قدما في مباحثات السلام الفلسطينية الاسرائيلية والتوقيع على اتفاقيات اوسلو في عام ١٩٩٣ فقد كثفت اسرائيل من ممارساتها في مجال الضغط على الاقتصاد الفلسطيني من أجل التأثير على سير المباحثات التي ظلت مستمرة عقب اتفاقيات اوسلو.

فخلال الفترة المذكورة لجأت اسرائيل الى فرض الحصار الشامل عند أية حادثة بحيث ارتفع عدد أيام هذا الحصار من ٢٨ يوما عام ١٩٩٢ الى ٧٧ يوما عام ١٩٩٧ وقد واكب ذلك انخفاض في عدد المشتغلين في اسرائيل من ٢ر١١٤ ألفا إلى ٧ر٤٦ الف مشتغل خلال نفس الفترة ، أي أن اسرائيل كانت اجراءاتها مضاعفة فلم تكتف بأيام الاغلاق والحصار الذي تتوقف خلالها حركة النشاط الاقتصادي إنما لجأت إلى التشدد وفرض المزيد من القيود على حركة انتقال العمال ، الأمر الذي يترتب عليه حرمان هؤلاء العمال من دخولهم وحدوث زيادة في مستويات البطالة .

وبناء عليه فإن الحصار الاقتصادي يمثل سياسة مستمرة سواء في أيام الاغلاق أو غيرها ، ففي أيام الاغلاق يكون الحصار كاملا وشاملا لكافة حركة المعاملات ، أما بقية السنة فهو موجود ولكن بصورة جزئية ، ذلك أن أية حركة على المعابر تقتضي الحصول مسبقا على موافقة السلطات الرئيسة .

كذلك فإن البحث أوضح تناقص كل من اجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد منه، وكذلك بطء نمو اجمالي الناتج المحلي وانخفاض نصيب الفرد منه . فقد انخفض اجمالي الناتج القومي خلال فترة الدراسة من ٥٠٠٤ مليون $ إلى ٤٤٠٩ مليون $ أي بنسبة ٥ر٢% سنويا ، كما هبط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من ٢٣٧٤$ الى ١٥٢٧$ أي بمعدل سنوي قدره ٤ر٨% سنويا .

ورغم ارتفاع اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة إلا أن هذا النمو كان محدودا حيث تزايد من٣٧٢٩٠ مليون $ الى ٤١٠٧ مليون $ وبنسبة ٢% سنويا ، أما

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد تناقص بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان حيث انخفض من ١٧٦٩ $ إلى ١٤٢٣ $ وبمعدل سنوي قدره ٣ر٤% .

ولا شك أن ذلك قد أثر على الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وكذلك على حجم الانفاق الشهري للاسر الفلسطينية ومستوى معيشتها ومعاناتها من التضخم في أسعار السلع رغم الهبوط في دخل الاسرة الشهري أ.

ويلاحظ أن هناك خسائر اقتصادية قد لحقت بالدخل القومي الفلسطيني حيث ساهمت السياسة الاسرائيلية مساهمة كبيرة في حدوث هذه الخسائر وقد جرى احتساب هذه الخسائر من خلال طريقتين ، أما الطريقة الأولى فتمثلت في قياس اجمالي الناتج القومي الذي كان متوقعا حدوثه اعتبارا من عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٧ والذي يأتي امتدادا للنمو السابق تحقيقه خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٢) ، وقد بلغ هذا النمو ٩٦ر٣% ، وكذلك قياس اجمالي الناتج القومي الفعلي خلال الفترة ثم قياس الفرق بينهما والذي تمثل في خسائر مقدارها ٨٠٩٥ مليون $ أو بمتوسط سنوي قدره ١٣٤٩ مليون $ أما الطريقة الثانية فتمثلت في احتساب الانخفاض في عوائد أجور العاملين في اسرائيل خلال نفس الفترة حيث يلاحظ أنها انخفضت خلال نفس الفترة بمقدار ٨٩٠٠ مليون $ وبمعدل سنوي ١٤٨٣ مليون $ وهي نتيجة لا تختلف كثيرا عن النتيجة السابق حسابها بالطريقة الأولى.

وهكذا تتضح الأضرار الكبيرة والاثار الخطيرة للممارسات الاسرائيلية في مجال فرض الحصار الشامل على المعابر الفلسطينية وفرض الأطواق الامنية من حين لاخر وبذرائع مختلفة .

ومن خلال دراستنا لعلاقة الارتباط الاحصائية بين كل من أيام الاغلاق واجمالي الناتج إتضح أن العلاقة بينهما سلبية ولكن بنسبة ضعيفة بلغت (-٢ر٠) ، أما العلاقة بين أيام الاغلاق ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ، فقد كانت سلبية وعالية وبلغت - ٦٧ر٠ ومعنى ذلك أن زيادة أيام الاغلاق قد ساهمت في انخفاض نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي .

وإذا كان يتعذر الاعتماد على هذه النتائج واعتبارها ذات علاقة مباشرة وبشكل مطلق فانها تظل مؤشراً إحصائياً مهماً يمكن الاستعانة به بعد التحقق من وجود هذه العلاقة.

ثانياً : الاقتراحات والتوصيات :

١-مراعاة أن تكون أهداف النمو الاقتصادي محددة بشكل دقيق في مجال الانتاج والدخل والانفاق من أجل انتهاج السبل الملائمة لنجاح هذه الاهداف .

٢-مراعاة اعداد برامج تنموية متكاملة تتصف بالمرونة الكاملة والواقعية مع الاخذ في الحسبان استمرارية تطبيق الحصار الاقتصادي طيلة المرحلة الانتقالية.

٣-مراعاة أن تضع برامج التنمية ضمن أولوياتها أهمية استيعاب العمالة الفلسطينية الفائضة والتقليل من الاعتماد على العمل داخل اسرائيل .

٤-اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي التي يمكن أن تساهم في تسريع هذا النمو وزيادة معدلات أدائه .

٥-تقتضي الضرورة البحث عن كافة العوامل الأخرى المعرقلة لزيادة الدخل القومي والعمل على تلافيها بما في ذلك التغلب على المشكلات الفنية والادارية التي تعيق النشاط الاستماري الخاص والعام ، وكذلك المشكلات المتعلقة بالمهارة والتدريب ومستوى الاداء والانتاجية .

٦- اعطاء أهمية كبيرة للعلاقات الاقتصادية الخارجية وبخاصة مع الدول العربية سواء المجاورة أو غير المجاورة ، وكذلك توسيع فرص التعاون مع البلدان الاسلامية والاوروبية من أجل التخفيف من حدة الطوق الامني المفروض على الاقتصاد الفلسطيني.

٧- السعي بمختلف الطرق نحو تحرير المعابر الفلسطينية من هيمنة ونفوذ السلطات الاسرائيلية وذلك دون التعارض مع تطبيق الخطوات السابقة ، وإذا لم يتيسر تطبيق هذه الخطوة في الاجل القصير فانه يتعين جعل حركة هذه المعابر تتم وفقاً لقواعد متفق عليها بين الجانبين ، بحيث تتم هذه القواعد استناداً لاسس موضوعية عادلة .

٨- التوصل لاتفاقيات مع اسرائيل تجعل حركة العمال الفلسطينيين بعيدة عن الذرائع الامنية التي تلجأ اليها اسرائيل من حين لآخر .

المصادر

١-د. أحمد عبادة سرحان : طرق التحليل الاحصائي ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٦٥م.

٢-الامم المتحدة : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تقرير ربع سنوي (شتاء - ربيع) ١٩٩٧ ، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الاراضي المحتلة ، غزة ، أبريل ١٩٩٧م.

٣-الامم المتحدة : الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تقرير ربع سنوي ، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الاراضي الفلسطينية ، صيف ١٩٩٧ ، غزة ، اكتوبر ١٩٩٧م.

٤-الامم المتحدة : القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ظروف وآفاق ، تقرير خاص ، مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الاراضي المحتلة ، غزة ، فبراير ١٩٩٨م.

٥-دائرة الاحصاء المركزية : النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت .

٦-مجموعة البنك الدولي : أخبار تنموية ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، نشرة فصلية ربع سنوية تصدر عن البعثة المقيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الربع الأول ١٩٩٨م.

٧-المركز الفلسطيني لحقوق الانسان : الاغلاق الاسرائيلي لقطاع غزة ، دراسة قانونية وتوثيقية ، سلسلة الدراسات رقم (٦) ، الطبعة الأولى ، غزة ، يوليو ١٩٩٧م.

٨-د. معين محمد رجب : الاغلاق الشامل لأراضي قطاع غزة والضفة الغربية ، ورقة عمل بمناسبة يوم المحاسب الفلسطيني في ١٩٩٦/٣/٢٠ ، جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين العرب ، طبعة مزيدة ومنقحة ، ابريل ١٩٩٦م .

٩-وزارة التموين : الآثار السلبية للاغلاق الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، الادارة الاقتصادية ، غزة ، سبتمبر ١٩٩٧م

١٠-وزارة التموين: السياسات الاقتصادية وآثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني ، الادارة الاقتصادية ، غزة ، يوليو ١٩٩٧م.

١١-وزارة التموين : الحصار جزء من سياسة منهجية اسرائيلية ، الادارة الاقتصادية ، نوفمبر ١٩٩٧م.

١٢- وزارة العمل :"إحصائية شاملة عن الاغلاقات والاطواق الأمنية على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بداية الانتفاضة (ديسمبر ١٩٨٧ - فبراير ١٩٩٦) ، الادارة العامة للتخطيط والمعلومات ، غزة، مارس ١٩٩٦م .

١٣- وزارة العمل : " أيام الاغلاقات الكلية المفروضة على مناطق السلطة الوطنية منذ بداية عام ١٩٩٦ حتى شهر نوفمبر ١٩٩٦ ، الادارة العامة للتشغيل والاستخدام ، غزة ، مايو ١٩٩٧م.

14-IMF: Recent Economic Developments , Prospects, and Progress in Institution Building in the West Bank and Gaza Strip, Washington, D.C. Feb, 1997.

15-UN: UNSCO: Report on Economic and Social conditions in the West Bank and Gaza Strip , Spring 1998, Gaza April, 1998.

16-The World Bank : Emergency Assistance Program for the Occupied Territories, A World Bank Publication , Washington D.C. First Printing April 1994.

17-The World Bank- Mas : Development under Adversity, The Palestinian Economy in Transition, Draft Executive Summary (Nablus, Gaza, Nov. 20,22 1997.

المحتويات

أولاً : تقديم .
ثانياً : أهمية البحث
ثالثاً : اهداف البحث
رابعاً : خطة البحث .

المبحث الأول
الممارسات الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني
أولاً : السياسات الاسرائيلية في أعقاب حرب ١٩٦٧.
ثانياً : نطاق وحجم الاغلاقات ومبرراتها.
ثالثاً : السياسات الاسرائيلية منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٧
رابعاً : ملاحظات عامة حول سياسة الاغلاق الشامل والاطواق الأمنية.

المبحث الثاني
أولاً : مؤشرات الدخل القومي .
١- اجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد منه.
٢- اجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه.
٣- الانشطة التي ساهمت في توليد اجمالي الناتج المحلي .
٤- مجالات التصرف في الدخل من خلال مؤشر الانفاق على اجمالي الناتج المحلي.

ثانياً : الاوضاع المعيشية للسكان :
١- حجم الانفاق الشهري للاسرة .
٢- معدلات التضخم السائدة .
ثالثاً : الجدل حول مدى توفير مناخ التنمية الملائم .

المبحث الثالث
أثر سياسة الاغلاق الاسرائيلية على الدخل القومي الفلسطيني
أولاً: الخسائر الاقتصادية في الدخل القومي الفلسطيني نتيجة لسياسة الاغلاق والاطواق الامنية
ثانياً : علاقة الارتباط بين تطور أيام الاغلاق وتطور حجم الدخل القومي الفلسطيني.
ثالثاً : العقبات الاخرى وأهمية التفاعل مع الأحداث .
الخاتمة.
قائمة المراجع